مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو–جزائرية
عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية افريقية

The Future Of (AFCFTA) And Its Expected Role In The Development Of Intra-Afro-Algerian Trade-Presentation Of Models For African Regional Economic Blocs

زخروف عامر*
مخبر التطبيقات الكمية و النوعية للارتقاء الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي بالمؤسسات الجزائرية ، جامعة غرداية
zakhrouf.ameur@univ-ghardaia.dz

دحو سليمان
مخبر التطبيقات الكمية و النوعية للارتقاء الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي بالمؤسسات الجزائرية ، جامعة غرداية
dahou.slimane@univ-ghardaia.dz

تاريخ الإرسال: 2022/01/02 تاريخ القبول: 2022/03/26 تاريخ النشر: 2022/04/22

ملخص:
تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء للدور الذي يمكن أن تلعبه منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تعزيز التجارة البينية الإفريقية و الافرو–جزائرية ، إذ أنها تلعب دور كبير في هذا المجال رغم الكثير من التحديات ، وهذا لا يتم إلا التنسيق و التناغم بين التكتلات الإقليمية الاقتصادية في القارة عن طريق توحيد السياسات التجارية و العمل على تحسين معدل مؤشرات التكامل الخمسة و غيرها . ومن خلال دراستنا للموضوع استعملنا الأسلوب الوصفي التحليلي،وتوصلنا الى ان المجموعات الاقتصادية الافريقية لها دور في تنشيط التجارة البينية ،وما يعزز هذا هو ان المبادلات التجارية البينية الافرو–جزائرية كانت جلها في منطقة الاتحاد المغاربي ، ولكنها لم ترق للمستوى المطلوب مقارنة بالتكتلات و المناطق التجارية الحرة الأخرى في العالم ، إلا أن الدراسات تتوقع أن تنفيذ اتفاقية منطقة التبادل الحر سوف يكون لها دورا بالغا في تنمية وتعزيز التجارة البينية مستقبلا .

الكلمات المفتاحية : دول إفريقية، تجارة بينية ، منطقة التجارة الحرة ،أفرو جزائرية ، تكتلات اقتصادية

Abstract:
The study aims to highlight the role that the African Free Trade Area can play in promoting inter-African and Afro-Algerian trade, as it plays a major role in this field despite many challenges, and this is done only by developing trade infrastructure, coordination and harmony between regional economic blocs on the continent by unifying trade policies, eliminating customs and non-tariff duties and barriers, and working to improve the rate of the five integration indicators, Through our study of the subject, we used the analytical descriptive method, and we found that African economic groups have a role in stimulating bilateral trade, and this is reinforced by the fact that afro-Algerian intra-Algerian trade was mostly in the Maghreb Union region, but did not live up to the required level compared to other blocs and free trade zones in the world, but studies expect that the implementation of the Free Trade Area Agreement will play a major role in the development and promotion of bilateral trade in the future.

Key Words: African Countries ، Intra-Regional Trade ، Free Trade Zone ، Afro-Algerian ، Economic Blocs and Groups.

JEL Classification: R12, F42.

*مرسل المقال:زخروف عامر (*zakhrouf.ameur@univ-ghardaia.dz*)

مقدمة :

في ظل العولمة الاقتصادية واقتصاد السوق وتبني سياسة الانفتاح التجاري في مختلف الدول ،أضحى دخول الدول في تكتلات إقليمية اقتصادية ضرورة لا بد منها، وهدفا استراتيجيا لتحقيق التعاون التجاري و الاقتصادي، و الوصول إلى التنمية في جميع المجالات ، وزيادة تنافسية المنتجات للوقوف أمام شدة المنافسة العالمية ، وتعد قارة إفريقيا بيئة مناسبة لتكوين تكتل اقتصادي يفتح مجالا للتعاون الاقتصادي بين دولها كخطوة مبدئية عن طريق إقامة منطقة تجارية للتبادل الحر، إلى غاية الوصول إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي على غرار بعض التكتلات كالاتحاد الأوروبي، تكتل أمريكا الشمالية (نافتا) ، دول جنوب شرق أسيا(الآسيان).....الخ.

وتمتلك قارة إفريقيا العديد من المؤهلات و الثروات الطبيعية و البشرية التي تمكنها من تحقيق استثمارات ضخمة، وإنشاء هياكل إنتاجية عملاقة، والوصول إلى تكوين أسواق كبيرة للتبادل التجاري الحر عن طريق التجارة البينية، إلى غاية تحقيق التكامل بين دول القارة ،وهذا وفقا للهدف الرئيسي تحت شعار (إفريقيا متكاملة و مزدهرة و مسالمة) كما ورد في أجندة 2063 ، حيث برزت المساعي الجدية للدول الإفريقية بدءا من معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية سنة 1991 م، وبعدها تم الاتفاق في اجتماع القمة العادي للاتحاد الإفريقي الثامن عشر في يناير 2012 بأديسابا بأثيوبيا و الذي عقد بعنوان(تعزيز التجارة البينية في إفريقيا)، على أهمية الوصول إلى تحقيق التكامل الاقتصادي مرورا بإنشاء منطقة للتبادل الحر تلغى فيها القيود الجمركية و الغير جمركية تدريجيا، وبالتالي خلق سوق قاري لتبادل السلع و الخدمات يضم أكثر من 1.2 مليار نسمة، ويفوق حجم الناتج المحلي الخام له 3 تريليون دولار ،لتكون هذه المنطقة اكبر منطقة حرة للتجارة منذ تأسيس المنظمة العالمية للتجارة،

وتسعى الجزائر كغيرها من الدول ، انطلاقا مما تملكه من محفزات و ثروات ومؤهلات ،و اثر انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة ، إلى تعزيز وتطوير روابط التعاون التجاري للوصول إلى تنمية تجارتها بينها وبين دول القارة، فهي تسعى إلى صياغة سياسات تمكنها من زيادة وتنويع صادراتها نحو الأسواق الإفريقية .

إشكالية البحث: مما سبق وفي ظل الافتتاح الرسمي لمنطقة التجارة الحرة القارية يمكن طرح الإشكالية الرئيسية:

ماهو الدور المتوقع لمنطقة التجارة الحرة القارية في تطوير المبادلات التجارية البينية الجزائرية–الإفريقية في ظل المزايا والتحديات المحيطة بها ؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية لا بد الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهية منطقة التجارة الحرة ؟ (مفهومها ، مراحل تأسيسها، مبادئها)
- ماهي فرص وتحديات منطقة التجارة الحرة ؟
- كيف تساهم منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تعزيز التجارة البينية الإفريقية–الجزائرية في ظل المزايا والتحديات المحاطة بها؟

الاطار الزماني للدراسة : تم تمييز مرحلتين في الدراسة ،اولاهما كانت في الفترة الممتدة بين 2010 الى 2020 والتي كانت فيها البيانات و الاحصائيات حاضرة ، والثانية كانت في سنة 2021 تميزت ببدء تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية .

أهمية البحث: للموضوع أهمية بالغة من خلال الضرورة الملحة لإنشاء تكتل اقتصادي في القارة الإفريقية، يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي ، فمبادرة منطقة التجارة الحرة القارية تفتح المجال أمام 55 اقتصاد إفريقي فردي لتكوين سوق كبيرة مشتركة مبنية على التبادل الحر بدون قيود، مما يزيد في وتيرة التجارة البينية الإفريقية،

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- معرفة فرص وتحديات منطقة التبادل الحر ودورها المنتظر في تنمية التجارة البينية في إفريقيا
- –تقييم تجارب تكتلات إقليمية افريقية في تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

منهج البحث :للإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، بينما تم الاعتماد على دراسة بعض التجارب وتقييمها وإسقاطها على الواقع بالنسبة للجانب التطبيقي .

I.الإطار النظري للدراسة:

1. مفاهيم عامة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية(AFCFTA) African Continental Free Trade Area

: نتطرق في هذا المطلب إلى ماهية منطقة التجارة الحرة ومبادئها الأساسية، وهيكل ا لاتفاق المؤسس لاتفاقية التجارة الحرة كالتالي:

1.1تعريف منطقة التجارة الحرة الإفريقية(AFCFTA) African Continental Free Trade Area : هي عبارة عن منطقة للتبادل التجاري الحر في الأسواق الإفريقية، إذ تمثل فضاء تجاري يسمح بحرية تنقل السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء فيها ،وذلك بإلغاء الحواجز الجمركية والغير جمركية ، وتشمل اتفاقية منطقة التجارة الحرة أغلبية دول الاتحاد الأفريقي المقدر عددها 54 دولة ، فقد التقى قادة الدول الآفريقية بعد سنوات من المشاورات وأطلقوا رسميا منطقة تجارة حرة على مستوى القارة السمراء،لتدخل حيز التنفيذ من يناير 2021 ،حيث وافق الدول الأعضاء على إلغاء الرسوم الجمركية بنسبة 90% بالنسبة للدول النامية ، ونحو 10 سنوات بالنسبة للدول الأقل نمو ،ويمكن لهذه المنطقة حال نجاحها أن توحد أكثر من 1.2 مليار نسمة، بحجم 3.4 تريليون دولار ، إذ تعد هذه المنطقة الأكبر في العالم من حيث عدد الدول المشاركة منذ تشكيل منظمة التجارة العالمية ، ومن المنتظر أن تساهم منطقة التجارة الحرة للقارة الآفريقية في إطلاق إمكانات أفريقيا الاقتصادية بعد تعثر طال أمده ،من خلال دعم التجارة البينية، وتقوية سلاسل الإمدادات، ونشر الخبرات (هشام، 2020، صفحة 19)

2.1مبادئ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: ترتكز منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى مجموعة من المبادئ يمكن ذكرها : (حفاف، 2020، صفحة 603)

- اعتبار مناطق التجارة الأخرى في إفريقيا ركائز لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية .

- المرونة والمعاملة التفضيلية و الخاصة.
- الشفافية و الكشف عن المعلومات .
- الحفاظ على المكتسبات .
- مبدأ إمكانية التنبؤ
- معاملة الدولة الأولى بالرعاية .
- مبدأ المعاملة بالمثل و المعاملة الوطنية
- توافق الآراء في صنع القرار .

3.1 هيكل اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية :قد دخل حيز التنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في 30 ماي 2019 ، شاملاً 54 دولة عضوًا من ضمن 55 دولة عضوًا في الاتحاد الأفريقي(باستثناء إريتريا)، وقد صدقت منها على الاتفاق حتى الآن 36دولة عضوًا .ويتكون الاتفاق الذي ينتهج نموذج قانون منظمة التجارة العالمية من ست بروتوكولات تشمل في :(التجارة في السلع، التجارة في الخدمات، الاستثمار،تسوية المنازعات ،حقوق الملكية الفكرية والمنافسة) وتخصصات أخرى كالتعريفات وقواعد المنشأ وحركة الأشخاص وتيسير التجارة... (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الافريقي، 2021)

الشكل 01: "بروتوكولات منطقة التجارة الحرة"

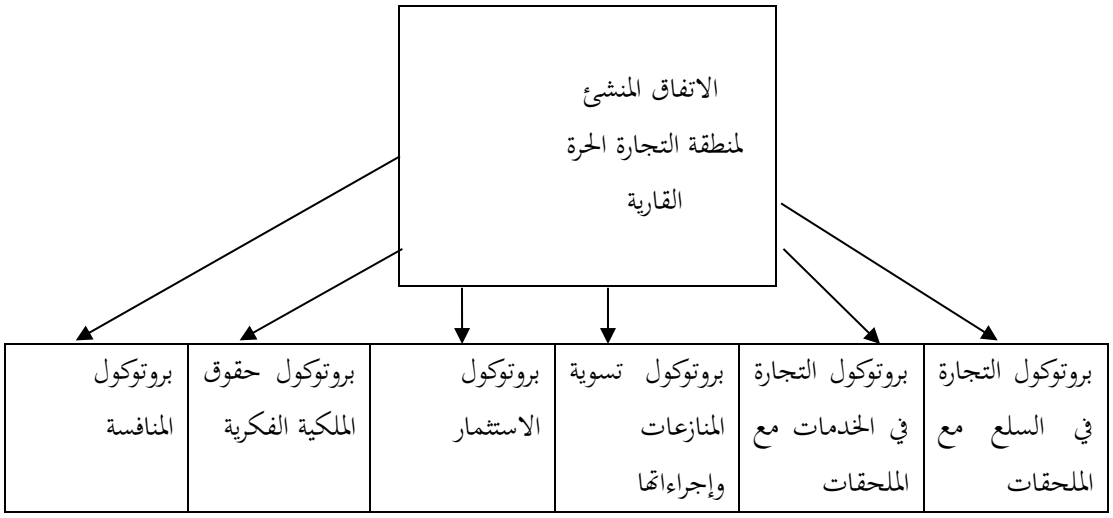

المصدر : من إعداد الباحثين بأخذ معطيات من مفوضية الاتحاد الأفريقي

وفي المرحلة الأولى من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تم الانتهاء من صياغة البروتوكولات المعنية بالسلع، وبالخدمات، وبتسوية المنازعات، بيد أن البروتوكولات المعنية بالاستثمار، وبالملكية الفكرية، وبالمنافسة لا تزال بانتظار التفاوض.

2.المراحل التأسيسية لمنطقة التبادل الحر: قام الاتحاد الأفريقي بمساعي التأسيس للاتفاقية فبعد محادثات على مدار أربع سنوات تم التوصل إلى اتفاقية لتشكيل تكتل تجاري يضم54، وفيما يلي يتم سرد أهم المحطات التأسيسية : (عبد السلام عباس، متابعات افريقية، 2021، الصفحات 33-34)

1.2المرحلة التحضيرية: اعتمدت الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء دول الاتحاد الإفريقي التي عقدت في أديس أبابا بإثيوبيا في يناير 2012 م مقررا بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية بحلول تاريخ إرشادي وهو عام 2017م، كما اعتمدت القمة خطة عمل تعزيز التجارة البينية للقارة الإفريقية، والتي حددت أولويات تتمثل في السياسة التجارية، وتسهيل التجارة، والطاقة الإنتاجية، والبنية التحتية ذات الصلة بالتجارة، وتكامل الأسواق، كما اعتُمدت خريطة الطريق لتوضيح خطوات الوصول إلى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي بعد ذلك تم تنظيم اجتماعات تشاوريه إقليمية حول منطقة التجارة الحرة القارية لجميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثماني التي يعترف بها الاتحاد الإفريقي وذلك في الفترة من مايو– نوفمبر 2014 م .وتم من خلالها التكليف بإجراء الدراسات وإعداد الوثائق الفنية حول مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية.

2.2 مرحلة إطلاق المفاوضات :عقدت اجتماعات الدورة العادية ال 25 لقمة الاتحاد الإفريقي في الفترة 07 – 15يونيو 2015 م بجنوب إفريقيا، وبعد ثمانية اجتماعات وصلت المفاوضات إلى ثلاث نتائج مهمة، شملت صياغة الاتفاقية الإطارية بشأن المنطقة الحرة، والبروتوكول المتعلق بالبضائع، والبروتوكول الخاص بالتجارة والخدمات، وتمت الموافقة رسميًّا عليها، واعتمادها مِن قِبَل وزراء التجارة الأفارقة في نيامي(النيجر) في ديسمبر2017 م.

3.2 مرحلة الإعلان : بعد ست سنوات من المفاوضات التي بدأت في عام 2012 م، وقَّعت 44 دولة إفريقية الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، وذلك في الاجتماع الخامس لوزراء التجارة للاتحاد الإفريقي، الذي عُقِدَ في كيغالي برواندا في 9 –8 مارس 2018 م، حيث اعتمدت الاتفاقية القانونية التي تُشَكّل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وعرضت للتوقيع في القمة الاستثنائية العاشرة في 21 مارس 2018 م،حيث صدر إعلان ختامي يؤكد رغبة الدول أعضاء الاتحاد في تعميق التكامل بين الدول الإفريقية، وصيغت الاتفاقية التي أسست لإطلاق منطقة التجارة الحرة القارية.

4.2 مرحلة التشغيل : في 7 يوليو 2019 م، أطُلقت المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وأسِّست الأدوات التنفيذية التي تحكم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وهي :قواعد المنشأ؛ منتدى التفاوض عبر الإنترنت؛ مراقبة وإزالة الحواجز غير الجمركية؛ نظام المدفوعات الرقمية، كما افتتحت مفوضية الاتحاد الإفريقي أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في أكرا بغانا .وفي أغسطس 2020 م عقب الأزمة العالمية التي أحدثتها جائحة كورونا، أجِّل بدء التجارة إلى 1 يناير 2021 م، إلا أنه لا يزال هناك عدد من الجوانب الرئيسة قيد الانتهاء، وتشمل جداول الامتيازات الجمركية وقواعد المنشأ للسلع، وجداول الالتزامات المحددة على الخدمات . وبموجب إجراءات تحرير التعريفة الجمركية، وافقت الدول الأعضاء على تحرير 90 ٪ من بنود الرسوم الجمركية في

غضون 5 سنوات بالنسبة للدول الإفريقية النامية و(نحو 10 سنوات بالنسبة للدول الإفريقية الأقل نموًّا)، و7 ٪ أخرى من بنود التعريفات الجمركية على المنتجات الحساسة.

3.مفاهيم عامة حول التِّجارة البينيَّة الإفريقية: نتطرق في هذا الجزء إلى الإطار النظري للتجارة البينية ذلك بتحديد مفهوم التجارة البينية الإفريقية و متطلباتها

1.3مفهوم التجارة البينية الإفريقية: هي تجارة تقوم على تبادل الصادرات والواردات بين دول القارة الإفريقية ،أي تبادل السلع والخدمات بين طرفين ،أو عدة أطراف في القارة الإفريقية ، لذا فهي ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية، و الإسراع نحو التكتلات الإقليمية، بالإضافة إلى تقليص القيود الجمركية و الغير جمركية والاشتراطات والمواصفات والقيود الإدارية التي تحكمها. (فتحي، 2016)

2.3متطلبات تعزيز التجارة الإفريقية البينية: يتوقف مدى نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على مجموعة من العوامل والتي نوجزها في الآتي: (الفرس، 2009، صفحة 07)

- تقليص وإلغاء الحواجز التجارية: جمركية وغير جمركية التي فشلت في حماية الصناعات المحلية: فالتجارة البينية بين الدول الأعضاء تتأثر إلى حد كبير بمدى وجود الحواجز التجارية التي تعيق تدفق السلع بينها.
- اتفاقيات تجارية ومعاملة تفضيلية: تعزز اتفاقيات التجارة الحرة سهولة انسياب التجارة البينية بين الدول الأعضاء من خلال احتواءها على آليات مثل: معاملة تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء، تحديد حقوق وواجبات الأعضاء، ووضع آليات لحل النزاعات التجارية، وتوحيد المعايير والمقاييس الفنية للصادرات.
- الميزة النسبية: يقصد بالميزة النسبية مدى كفاءة دولة معينة في إنتاج السلع والخدمات أكثر من غيرها. وتعتمد الميزة النسبية كذلك على مدى تمتع الدولة بموارد اقتصادية سواء بشرية أو طبيعية مما يؤهلها للتخصص فإنتاجها وبالتالي تصديرها.
- ضروزة تطوير البنية التحتية: تحتاج عملية نقل السلع بين الدول الأعضاء إلى بنية تحتية متطورة يمكن الاعتماد عليها في عمليات التصدير والاستيراد والنقل والتخزين. وهذا يشمل شبكات النقل البري والمطارات والموانئ وشبكات الكهرباء والماء.
- ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات: باعتباره يلعب دوراً أساسيا في تحقيق وتنمية التجارة الإفريقية البينية والتكامل الاقتصادي، وذلك من خلال إشراكه في المفاوضات التجارية وتشجيعه على الاستثمار في البلدان الإفريقية .

II. فرص وتحديات منطقة التجارة الحرة الإفريقية، وآفاقها في تعزيز التجارة البينية الافرو–جزائرية

1. تحديات إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية: إن معظم الفوائد المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية عادة ما تحدث في الأجل الطويل بينما في المدى القصير، هناك تحديات هيكلية تستلزم مواجهتها تتمثل فيما يلي:

1.1 تعدد العضوية في التكتلات الاقتصادية القائمة: هناك بعض الدول تنتمي إلى عدة مجموعات اقتصادية ، وهذا ما يظهر تداخل العضويات ،وتفاوت درجة الالتزام بالتكامل في تلك التكتلات، وبالتالي فمن الصعب الالتزام تجاه منطقة تجارة حرة قارية.

2.1 اعتماد الدول الإفريقية على تصديرا لمحاصيل والمواد الأولية فيما بينهم، وضعف التصنيع في إفريقيا : هذا يساهم في تضييق نطاق العلاقات التجارية سواء بين إفريقيا مع بعضها أو بين دول العالم الخارجي، وانحصارها في المواد الخام التي يتحدد سعرها في السوق العالمية وفقا لقوى العرض والطلب، وتفتقر إلى القيمة المضافة التي ترفع من قيمتها(OKECHUKWU & CHIKATA, 2018, p. 41)

3.1 اختلاف السياسات الاقتصادية الكلية بين دول إفريقيا: فعلى سبيل المثال تعد غانا وكوت ديفوار دولا متقاربة جغرافياً ويمكن تعزيز فرص العلاقات التجارية بينهم إلا أن اختلاف نظم الصرف في كل منهما يحد من فاعلية تلك العلاقات، يضاف إلى ذلك أيضا اختلاف مستوى النمو الاقتصادي، والدخل، ودرجة تقدم قطاع الصناعة بين الدول الإفريقية، كما أن هناك عددًا قليلاً من الاقتصاديات المهيمنة والكبيرة مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا، بينما تكثر الدول الصغيرة ذات الاقتصاديات الضعيفة.

4.1 استمرار تراجع وضعف البنية التحتية المتعلقة بالتجارة مثل الطرق والموانئ وغيرها: حيث إن الطرق المتوافرة وشبكات السكك الحديدة والموانئ التي تستخدمها الدول الإفريقية بناها المستعمرون بصفة أساسية ولا يرتبط بعضها ببعض .وبعد استقلالها، افتقرت الدول الإفريقية للموارد الضرورية لإصلاح وتحديث وتوسيع وربط أنظمة ووسائل النقل، فعلى سبيل المثال الطريق الذي يصل بين جنوب إفريقيا وزيمبابوي وزامبيا والكونغو ما زال في حالة من الخراب والتدهور مما يعوق العلاقات التجارية بينهم .فضلاً عن تراجع مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما يؤثر سلباً على سرعة الأعمال التجارية والتسويق الالكتروني (OKECHUKWU & CHIKATA, 2018, p. 43)

5.1 تأثير منطقة التجارة الحرة القارية سلباً على الإيرادات الجمركية: تعد الايرادات الجمركية مصدراً مهماً من مصادر إيرادات الموازنة العامة للدول الإفريقية، وفي حالة الإلغاء الكامل للتعريفات الجمركية بين الدول الإفريقية، تلجأ الدول إلى تعويض هذا الفقد في رفع الضرائب بأشكالها المختلفة وهو الأمر الذي سوف يشهد رفضاً اجتماعياً ،وتشير بعض الدراسات إلى أن الفقد المتوقع في الإيرادات الجمركية يكون في صالح دول إفريقيا ولكن على المدى الطويل وليس القصير، كما تتوقع الدراسات الاقتصادية في حالة تطبيق التحرير الكامل للسلع في إطار منطقة التجارة القارية خسائر الإيرادات الجمركية بنسبة تصل إلى 1,7 % من إجمالي الإيرادات الجمركية ، و 1,9 % في حالة التخفيضات الجزئية التي تعفي بعض السلع الحساسة من التحرير.(UNCTAD, 2019, p. 56)

6.1 التخوف من المنافسة: إن من أصعب المشكلات العملية في تطوير منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية،هي مخاوف الدول الأصغر بشأن المنافسة من الدول الكبرى ذات قطاعات التصدير الأقوى. حيث يشير صندوق النقد

الدولي إلى أن التدفقات التجارية بين الدول الإفريقية يهيمن عليها عدد محدود من الدول الإفريقية ذات الاقتصادات الأكبر والأكثر تنوعاً.

7.1 الاقتصاديات غير المتجانسة في إفريقيا و التباين الواسع الموجود في مستويات تنميتها: يمثل أحد التحديات الرئيسية المحتملة، فعلى سبيل المثال ، تساهم مصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا بأكثر من 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي التراكمي لأفريقيا ، بينما تساهم الدول الجزرية ذات السيادة الست في إفريقيا مجتمعة بنسبة 1٪ فقط، كما أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تتمتع بأعلى مستويات التفاوت في الدخل مقارنة بأي اتفاقية تجارة حرة قارية . (عبد السلام عباس، متابعات افريقية، 2021، صفحة 42).

2.فرص ومزايا منطقة التجارة الحرة القارية: تشمل منطقة التجارة الحرة الإفريقية سوقا يفوق من 1.2 مليار نسمة من السكان، ويفوق ناتجها المحلي 3 تريليون دولار، لتشكل بذلك أكبر منطقة تجارة في العالم منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، وسيرتفع عدد سكان القارة ليصل إلى 2.5 مليار نسمة بحلول عام 2050 م، أي نحو 26% من سكان العالم وسيكون نمو اقتصادها بمعدل ضعف نمو اقتصاد الدول المتقدمة، مما سيشكل فرصة كبيرة لأداء فعَّال للمنطقة (OKECHUKWU و CHIKATA، 2018، صفحة 41) وفيما يلي أهم المزايا الاقتصادية التي سوف تحقق بها منطقة التجارة القارية تقدما:

1.2 زيادة معدل التجارة البينية الإفريقية:تراوحت نسبة التجارة الإفريقية البينية ما بين 11 و 14% خلال الفترة من (2008-2017 م)، ثم تزايدت نسبياً لتصل إلى 16% فقط من إجمالي تجارة القارة حتى عام 2019م، كما هو موضح في الشكل رقم (01)،فيما وصلت تلك النسبة إلى 78% في دول الاتحاد الأوروبي، وتراوحت بين 25 و 30% في الدول الآسيوية ،وتعد جنوب إفريقيا وحدها مصدر الصادرات البينية الإفريقية بنسبة 35 % تقريبا ، وتتلقى 15.5% ، كما تمثل الجزائر ومصر ونيجيريا مجتمعة نصف الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا،ولكنها تشارك مشاركة هامشية فقط في التجارة بين الدول الإفريقية، والتي تمثل 11% فقط من وارداتها وصادراتها،ويشير هذا إلى ضعف التبادل التجاري بين الدول الإفريقية، بسبب التعريفات الجمركية المرتفعة التي بلغت 8.7%، ثم ارتفعت تدريجياً لتصل ما نسبته 18% عام 2015 م، و 20% عام 2016 م من إجمالي حجم التجارة الإفريقية، فضلاً عن الاعتماد في سد احتياجات القارة من السلع والخدمات على الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية تحديداً. (عبد السلام عباس، متابعات افريقية، 2021)

الشكل 2:" نسبة التجارة البينية الإفريقية من إجمالي تجارة القارة خلال الفترة 2000–2017"

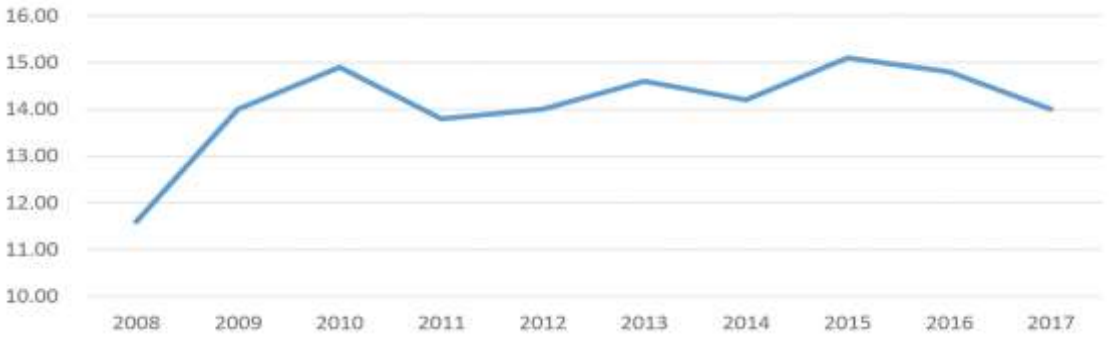

المصدر: كوميسا،(أغسطس، 2020 م)، ص3 .
www.comesa.int/wp- content/uploads/2020/10/estimating -effects-of-afcfta-15-09-20-rodgers.pdf

وتتوقع اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة من خلال تحليل قياسي أجرته في دراسة اقتصادية قياسية عام 2016 م، نسب الزيادة في التجارة البينية الإفريقية حتى عام 2022 م، اعتماداً على بيانات عام 2010م كسنة أساس، أن التجارة البينية الإفريقية سوف تتزايد بما نسبته 21.9% في عام2022م، مقارنة بما كانت عليه عام 2010 م في حالة تنفيذ إقامة منطقة التجارة القارية، وسوف تتراجع تلك النسبة إلى 5,15% في حالة التوقف عن تنفيذها، وأكثر القطاعات تأثراً بإنشاء تلك المنطقة هو إنتاج الغذاء والزراعة، حيث من المتوقع نموها بنسبة تصل إلى 4,9% ،و كذلك الصادرات الصناعية سوف تنمو بنسبة تصل إلى 7,4% ،وفيما يتعلق بالصادرات من الخدمات، يتوقع أن تتزايد التجارة البينية الإفريقية فيها بما نسبته 9,31% في عام 2022 م مقارنة بعام 2010 م .وهو تطور ملحوظ خاصة في ظل تراجع صادرات الخدمات الإفريقية إلى دول العالم لتصل إلى2 % فقط من إجمالي التجارة العالمية للخدمات في عام2017م، وهي النسبة الأقل بين قارات العالم (UNCTAD, 2016, p. 14).

2.2 تحقيق مكاسب الرفاهية الاقتصادية :في دراسة قياسية أخرى أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)عام 2018 م لتحليل التجارة الإفريقية باستخدام نموذج التوازن العام The Global Trade Analysis Projectفي حالة سيناريوهين تُوقّعا في الأجل الطويل، أولهما في حالة إنشاء منطقة التجارة القارية والإلغاء الكامل للتعريفات الجمركية بين الدول الإفريقية، والثاني في حالة التخفيضات الجزئية للتعريفات مع إعفاء بعض المنتجات الحساسة من هذا التحرير، ويتضح ذلك فيما يلي:(UNCTAD, 2016)

- في حالة التحرير الكامل للسلع ، full Free Trade Agreement (FTA) سوف تؤدي إزالة التعريفات الجمركية بين دول القارة الإفريقية إلى تحقيق مكاسب في الرفاهية الاقتصادية بمقدار 1,16 مليار دولار ، ومن المتوقع أن ينخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة.9,50%

- في حالة تطبيق إعفاء بعض السلع الحساسة والواردة ضمن تصنيف السلع الخاصة (SPC) ، يتوقع تحقيق مكاسب أقل في الرفاهية الاقتصادية ، وعموما أكدت معظم الدراسات أن جميع الدول الإفريقية سوف تشهد زيادة في مكاسب الرفاهية جراء انخفاض الحواجز التعريفية، وأن هذه الفوائد موزعة توزيعا غير متساو بين الدول الإفريقية، حيث تذهب أكبر المكاسب إلى الدول ذات الاقتصادات الأكثر انفتاحًا نسبياً، وتكشف الدراسة أيضًا أن القطاع الأكثر استفادة هو التصنيع، والذي يمثل أكثر من 60%من مكاسب الرفاهية، يليه الزراعة بنسبة16% .

3.2 زيادة معدلات النمو الاقتصادي:من المتوقع أن تعزز اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية معدلات الإنتاج وإعادة تخصيص الموارد عبر القطاعات الإنتاجية، فسوف يزيد إنتاج الموارد الطبيعية والخدمات بنسبة 1.7% ،والتصنيع بنسبة 1.2% ، وسوف يحقق قطاع الخدمات مكاسب تصل إلى 147 (مليار دولار أمريكي)بحلول عام 2035 مّ، كما تتوقع الدراسات الاقتصادية في حالة تطبيق التحرير الكامل للسلع من التعريفات الجمركية في إطار منطقة التجارة القارية أن تتزايد معدلات نمو الناتج المحلي في دول القارة بمتوسط تصل نسبته إلى 97% سنوياً، أما في حالة التحرير الجزئي للتعريفات الجمركية والمعاملة الخاصة لبعض السلع، يتناقص هذا النمو المتوقع ليصل إلى 66% في المتوسط، وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من المتوقع أن تستفيد كل الدول الإفريقية بالتساوي، فبعض الدول سوف تشهد نموا اقتصاديا يزداد بنسبة تصل إلى 1% سنوياً، والبعض الآخر سوف يزيد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لها عن 3% سنوياً، وهناك مجموعة أخرى من الدول قد لا تتأثر بوجه أو بآخر، وهو ما يوضحه الشكل رقم 3 (عبد السلام عباس، متابعات افريقية، 2021)

الشكل 3: زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

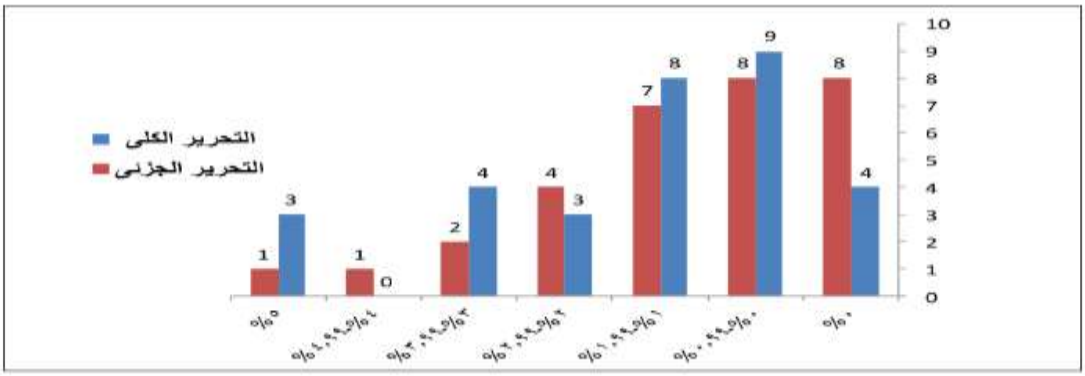

المصدر : Reductions," UNCTAD, February 7 , 2018, 15, https://unctad.org/system/files/official-document/ser-rp-2017d15_en.pdf

4.2 ارتفاع معدلات التشغيل:تتوقع الدراسات الاقتصادية في حالة تطبيق التحرير الكامل للسلع من التعريفات الجمركية في إطار منطقة التجارة القارية، أن تتزايد معدلات التشغيل بنسبة 17,1% ، كما تتوقع تأثيرات مختلفة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة على التشغيل والعمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة الزراعة؛ نظراً لأهمية

هذا القطاع بالنسبة إلى اقتصاديات الدول الإفريقية، حيث يعمل بها نحو 53% من القوى العاملة في إفريقيا في عام 2016م (UNCTAD، 2016)

5.2 تخفيض معدل الفقر:يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أن تنتشل نحو 30 مليون شخص إضافي من الفقر المدقع و 68 مليون شخص من الفقر المعتدل بحلول عام 2035 م .وبوجه عام من المتوقع أن تنخفض نسبة عدد الأشخاص الذين يعانون الفقر المدقع في إفريقيا إلى 10.9% في عام 2035 م .وفيما يتعلق بالفقراء في أقاليم إفريقيا، سوف تشهد دول غرب إفريقيا انخفاضا في عدد الفقراء بنحو 12 مليون شخص، بينما سيكون الانخفاض في وسط وشرق إفريقيا9.3 مليون شخص، و 4.8 مليون على التوالي. (UNCTAD، 2016)

6.2 التوجه نحو الصناعة منخفضة التكاليف: تعد معظم صادرات الدول الإفريقية من السلع والمواد الأولية التي تتقلب أسعارها تقلبا كبيرا تبعاً لتقلبات الأسعار العالمية،وإنشاء المنطقة التجارية القارية سوف يضمن تنويع أكثر للتجارة، بحيث يمكن أن تستخدم الأسواق الإقليمية نقطة انطلاق للعديد من الصناعات، مثال صناعة السيارات في جنوب إفريقيا والتي تعتمد في معظم مدخلاتها على استيراد المقاعد والجلود من بتسوانا والأقمشة من ليسوتو، وفي إطار منطقة التجارة الحرة سوف تزداد فرص التبادل التجاري بينهما بأسعار منخفضة للسلع والخدمات، مما ينعكس على تكاليف الإنتاج واتجاهها نحو الانخفاض.

7.2 تحسين أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة:تفتح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصًا هائلة للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في التصنيع والقطاعات الأخرى على عكس عمليات الأسواق المجزأة، فمع التخفيض المتوقع للتعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز غير الجمركية، وتعزيز التجارة عبر الحدود، يسهل عملية الوصول عبر الجمارك والموانئ للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يوفر فرص تحسين الكفاءات الناشئة عن الشراكات المحتملة بين الشركات المحلية والمتعددة الجنسيات. (عبد السلام عباس، متابعات افريقية، 2021)

8.2 زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر: مع رفع القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية، سيتدفق المستثمرون على القارة. هذا يضيف رأس مال لتوسيع الصناعات المحلية ،و يعزز رأس المال الجديد الدورة الإنتاجية الصاعدة التي تحفز الاقتصاد بأكمله، ويمكن أن يؤدي تدفق رأس المال الأجنبي إلى تحفيز الأنظمة المصرفية ، مما يؤدي إلى المزيد من الاستثمار والإقراض الاستهلاكي.

3. واقع التجارة البينية الافرو–جزائرية : أوضحت معطيات الجمارك بأن المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية سجلت 3.46 مليار دولار سنة 2018 م و 3.51 مليار دولار سنة 2019 م، وهو ما يمثل زيادة مهمة مقارنة بمسار تطوّر معدل التجارة مع القارة، لكنها لا ترقى للمستوى المطلوب؛ حيث إن 96 %من المعاملات والمبادلات التجارية تكون بين الجزائر و5 دول إفريقية فقط (وزارة التجارة و ترقية الصادرات، 2021) ،ومثلت واردات الجزائر من إفريقيا 4,03 %خلال الأشهر الأولى لسنة 2020م، مقابل 50,8في المائة من أوروبا، و28,03 %من آسيا، في حين قدرت الصادرات 5,06 %لإفريقيا و65,53 %لأوروبا و20,98 %لآسيا خلال الفترة نفسها (https://www.commerce.gov.dz، 2021)

4.افاق الجزائر في اقتحام الأسواق الافريقية : اعتبر الخبراء أن توجه الجزائر الاقتصادي الجديد نحو اقتحام السوق الأفريقية تجارياً يتزامن مع الأزمة الحاصلة مع الاتحاد الأوروبي على خلفية اتفاق الشراكة الذي تعده الجزائر مجحفاً في حقها، فيما استبعدوا أي علاقة بين اتفاق الشراكة الأوروبي ومنطقة التبادل التجاري الحر مع أفريقيا، إذ أن ذلك يندرج في إطار سعي الجزائر لتنويع شركائها الاقتصاديين والبحث عن ملاذ آمن وجديد لصادراتها خصوصاً خارج المحروقات، لكن في المقابل ان عملية تصدير الجزائر منتجاتها لأفريقيا يتطلب توفر مؤسسات تتماشى مع المنافسة العالمية، بالإضافة إلى أن 97 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتماشى مع المنافسة العالمية، كما ننوه في الوقت ذاته إلى أن صادرات المحروقات "تلقى منافسة قوى كبرى أيضا في أفريقيا خصوصاً من نيجيريا والغابون والموزمبيق الذي يتجه لأن يحتل المركز الـ5 عالمياً في الغاز الطبيعي باحتياطات تقدر بنحو 450 مليار متر مكعب، وكذا ليبيا التي تملك احتياطات تقارب 44 مليار برميل من النفط والغاز 1500 مليار متر مكعب،وهناك دراسات شارك فيها 37 خبيراً تؤكد بأن ولوج السوق الأفريقي لا يمكن أن يتحقق إلا بوحدة اقتصادية مغاربية يمكنها المنافسة في القارتين الأفريقية والأوروبية، وحددو بعضاً من شروط نجاح المنافسة في أفريقيا نذكر من بينها "ضرورة إنشاء بنوك جزائرية في الدول الأفريقية وكذا ضرورة توفر هياكل النقل.

III.عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية في إفريقيا وتجربتها في تعزيز التجارة البينية في مناطقها مع الاشارة الى حالة الجزائر و الاتحاد المغاربي :

1.أهم التكتلات الإقليمية في إفريقيا :يعترف الاتحاد الإفريقي وفقاً للقرار الصادر عن قمته المنعقدة في مدينة (بانجول)عاصمة دولة غامبيا، في يوليو 2006 م، بحوالي ثمانية تجمعات إقليمية تتوزع على جميع أقاليم القارة، وأهمها ما يلي: (عبد السلام عباس، متابعات افريقية، 2021، صفحة 44)

الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS) ،جماعة شرق إفريقيا(EAC) ،الهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق إفريقيا(IGAD) ،الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS)، جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (SADC)،السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي(COMESA)، اتحاد المغرب العربي(EAC) ،تجمع دول الساحل والصحراء(CEN-SAD)- الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا(NEPAD) (السيد احمد، 2015)

2.تقييم تجربة التكامل الإقليمي للتكتلات الإفريقية حسب مؤشرات التكامل:على الرغم من المحاولات الجادة للدول والتكتلات الإقليمية الإفريقية لإنجاز التكامل المنشود، إلا أن نتائج هذه الجهود ما زالت دون مستويات الطموح، وعلى الرغم من التحسن الطفيف في مؤشرات التكامل، فإن نتائج مؤشر التكامل الإقليمي الإفريقي African Regional Integration Indexللعام 2019 م لا يزال منخفضاً مع تسجيل القارة لدرجة مؤشر متوسطة 0.327 نقطة من1 ، بيد أن جماعة شرق إفريقيا (EAC) كانت هي الأكثر تقدماً في تنفيذ معاهدة أبوجا بين التجمعات الثمانية في القارة، حيث أطلقت سوقها المشتركة في عام 2010 م، وعلى هذا الأساس فإنه ووفقاً لمؤشر التكامل الإفريقي 2019 م، الذي يستخدم خمسة أبعاد لتقييم مدى تكامل بلد ما مع دول أخرى في

القارة، فإن التكتلات الإقليمية في القارة كانت أكثر تقدماً في بعد واحد من أبعاد التكامل وهو الخاص بحرية تنقل الناس مقارنة بالأبعاد الخمسة الأخرى للتكامل، ويُمكن بيان التقدم المحرز في الأبعاد الخمسة على النحو التالي:

1.2 التجارة البينية: سجلت مؤشرات التجارة البينية في إفريقيا مستويات منخفضة جداً قياساً بمناطق أخرى من العالم، إذ تراوح متوسط التجارة البينية للدول الإفريقية ما بين 10 و % 12 فقط، بينما تحققت 40% من تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع بلدان أخرى في أمريكا الشمالية، كما بلغت نسبة التجارة فيما بين بلدان غرب أوروبا 63 %، ووفقاً لهذا المؤشر فإن جنوب إفريقيا هي الدولة الأكثر تكاملاً إقليمياً في القارة، كما تتمتع كينيا بترتيب ثاني أكثر الدول تكاملاً في القارة،وتعد تعقيدات الحواجز التعريفية والجمركية، ومحدودية العلاقات التجارية المتبادلة كنتيجة طبيعية للمعوقات والموانع التي تحول دون تحرير التجارة البينية تحريراً فعلياً لا شكلياً من جهة، وتفعيل خطط التكامل الاقتصادي الإقليمي في اتجاه إنشاء سوق إقليمية تنافسية وفاعلة تقوم على تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والقطاعية على المستوى الإقليمي.

2.2 التكامل الإنتاجي:يكون بلد ما مندمجاً اندماجا جيدا في الإنتاج إذا كانت قدراته الإنتاجية مكملة لقدرات البلدان الأخرى في المنطقة، أي إذا كانت متخصصة في مراحل الإنتاج حيث تتمتع بميزة نسبية ويمكنها الاستفادة من وفورات الحجم، ويمثل البعد الإنتاجي للتكامل الإقليمي أضعف نقطة في إفريقيا، حيث يبلغ متوسط درجات إفريقيا لهذا البعد 0.201 فقط من 1.000 ، وتسجل 33 دولة أقل من هذا المتوسط، ويرجع ذلك جزئياً إلى سوء الخدمات اللوجستية أو عدم وجودها، ووفقا لهذا المؤشر تحتل جنوب إفريقيا مركز الصدارة بقيمة 0.635 ، بينما تليها نيجيريا وبفارق شاسع حيث تصل قيمة المؤشر فيها إلى 0.364 ، وفي المقابل تأتي جمهورية الكونغو، وليسوتو، وإثيوبيا، وموريتانيا، والنيجر، في ترتيب متأخر بين دول القارة وفق هذا المؤشر؛ وذلك بسبب ضعف قيمة التجارة البينية من السلع الوسيطة لهذه الدول.

3.2 سياسات الاقتصاد الكلي: يؤدي تقارب سياسات الاقتصاد الكلي واستقرارها داخل المنطقة إلى خلق مناخ مالي سليم يجذب الاستثمارات عبر الحدود،و عدم التوافق بين سياسات الاقتصاد الكلي لدى الغالبية من دول التكتلات الإقليمية، وعدم وصول هذه الدول إلى مرحلة من النضج تتيح لها الفصل بين العلاقات السياسية من جانب، والعلاقات الاقتصادية من جانب آخر، هذا بالإضافة إلى مشكلات التعارض بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين التكتلات، وعدم اعتماد عملة نقدية مشتركة تتيح تيسير عمليات التبادل التجاري والاقتصادي، جنباً إلى جنب، مع التفاوت الكبير في الوضعيات الاقتصادية بين دول التكتل الواحد وارتفاع تكاليف النقل وهو ما يعوق محاولات التكامل والاندماج الاقتصادي بين الأطراف.

4.2 البنية التحتية:وفقًا لإصدار 2018 م من مؤشر تطوير البنية التحتية الصادر عن بنك التنمية الإفريقي، تمثل استثمارات البنية التحتية أكثر من نصف النمو الاقتصادي الأخير في إفريقيا، هذا النمو مدفوع بدرجة أساسية بالتحسينات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويعد مؤشر البنية التحتية مؤشرا مركبا من تسعة مقاييس لحالة الكهرباء، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمياه والصرف الصحي في منطقة ما... ، وفيما يتعلق

بتكامل البنية التحتية، تسجل إفريقيا 0.220 فقط من 1 حيث تسجل العديد من البلدان ما يقرب من الصفر ويمكن وصف البنية التحتية ل 31 دولة ضعيفة التكامل، بينما توجد 11 دولة إفريقية فقط لديها بنية تحتية متكاملة بصفة جيدة، ووفقا لهذا المؤشر فإن جنوب إفريقيا هي البلد الأعلى تصنيفًا في القارة من حيث بُعد البنية التحتية؛ فهي تتفوق بكثير على البلدان الأخرى الأكثر تكاملاً .وجاءت مصر وسيشل والمغرب وتونس في المرتبة الثانية ، بينما تمتلك جنوب السودان، وإريتريا، والصومال، وتشاد، والنيجرأقل بنية تحتية متكاملة في القارة؛و جميعها تسجل ما يقرب من الصفر.

2.5حرية التنقل:تعني سياسات التأشيرة الترحيبية المزيد من الأعمال والمزيد من الاستثمار والمزيد من الابتكار، حيث تتيح بيئة التأشيرات الترحيبية إمكانية توسيع نطاق المشاريع المحلية، وبناء وفورات الحجم، وتطوير سلاسل قيمة فعالة، كما تعمل التطورات الأخيرة على تيسير عمليات الدخول وتمكين المزيد من الطلاب والتجار والمقيمين من السفر وتبادل المعرفة وبناء أسواق جديدة، وتكشف نتائج هذا المؤشر أن هناك تفاوتا كبيرا في نتائج الدول في بُعد حرية تنقل الأشخاص،حيث تسجل العديد من البلدان أقل من 0.1 ، وهو أقل بكثير من المتوسط الإفريقي البالغ 0.441 وتعكس هذه النتيجة حواجز الطرق التي يواجهها الأعوان الاقتصاديين في التنقل، مما يجعل من الصعب عليهم ممارسة الأعمال التجارية ،ووفقاً لهذا المؤشر فإن جزر القمر وجيبوتي والصومال في المرتبة الأولى في البعد الحر لحركة الأشخاص، ويمكن للمواطنين من جميع البلدان الإفريقية البالغ عددها 54 دولة الحصول على تأشيرة عند الوصول إلى هذه البلدان، والتي التزمت جميعها ببروتوكول حرية تنقل الأشخاص(كيغالي)،وفي المقابل تعد ليبيا وإريتريا وإثيوبيا وبوروندي والجزائر هي أقل البلدان تكاملاً في بُعد حرية التنقل؛فدرجاتهم قريبة من الصفر، وهي الدول التي لم توقع أصلا على بروتوكول حرية تنقل الأشخاص(كيجالي.). (عبد السلام عباس، متابعات افريقية، 2021، الصفحات 48-50). و يمكن التنويه إلى أن جنوب إفريقيا مثلت الدولة الأسرع خُطى في مسارات التكامل بأبعاده الخمسة بينما كانت جنوب السودان هي الأكثر بطأً في مسارات التكامل عموماً.

3.تقييم حالة التكامل داخل بعض التجمعات الاقتصادية مع الاشارة الى حالة الجزائر والاتحاد المغاربي :

سنحاول في هذا الجزء تقييم التكامل داخل بعض التجمعات الاقتصادية وما حققته حسب تنفيذ معاهدة أبوجا :

1.3تقييم بعض المجموعات الاقتصادية الإفريقية :

أ.**السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقى (الكوميسا)** : قامت الكوميسا بتأسيس وتنفيذ اتحادها الجمركي والذي مثل أحد أهم انجازاتها نحو تحقيق التكامل الاقليمى . كما تسعى الكوميسا إلى تحقيق التنسيق والتناغم بين السياسات المالية والنقدية لأعضائها وذلك بحلول عام 2014 وتكوين اتحاداً نقدياً لأعضائها وذلك بحلول عام 2018 , علاوة على خلق منطقة تجارة واستثمار واحدة للتكتلات الثلاثة (الكوميسا, والصادك ومجموعة شرق إفريقيا)،تتمتع بالإلغاء الكامل لكافة الرسوم الجمركية وغير الجمركية بحلول عام 2025 ، وتكوين منطقة تجارية واستثمارية واحدة تنعدم بها الحواجز الجمركية وغير الجمركية والإجراءات الأخرى التي تعوق حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد وذلك بحلول عام 2025 ، ولقد حقق تجمع الكوميسا تقدما ملموسا في

تجارته البينية , حيث نمت الأخيرة من 12.7 مليون دولار عام 2009 إلى 17.2 مليون دولار عام 2010 . كما تزايدت قدرة التجمع على جذب المزيد من الاستثمارات وخاصة في قطاع الصناعة التحويلية . وتأتى معظم هذه الاستثمارات من الاقتصاديات الصناعية الجديدة مثل الصين , والهند , وماليزيا , وتركيا . وقد أنشئت وكالة إقليمية للاستثمار تابعة للكوميسا ومقرها في القاهرة , وتتولى الوكالة دور تنسيق أنشطة وكالات ترويج الاستثمار الوطنية التابعة للكوميسا وتعزيزها، وفيما يتعلق بحرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال , يقوم العديد من البلدان الأعضاء بالكوميسا حاليا باستخراج تأشيرات لمواطني بلدان أعضاء أخرى في الكوميسا حال وصولهم إلى المطار , ولقد تم التوقيع على بروتوكول حرية حركة الأشخاص والايدى العاملة والخدمات وحقوق الاستقرار والإقامة من جانب أربع دول فقط منذ صدور هذا البروتوكول عام 2001 ، والذي يتطلب أن يصدق عليه من طرف سبعة من البلدان الأعضاء على الأقل حتى يدخل حيز النفاذ.

ب.**جماعة شرق أفريقيا (EAC)** : **تعد (EAC)** أكثر التجمعات الاقتصادية الإقليمية تقدما في تنفيذ معاهدة أبوجا , فلقد كونت اتحادا جمركيا في يناير عام 2010، وأطلقت سوقها المشتركة في نفس العام،ويجرى حالياً العمل التحضيري للانتقال إلى الاتحاد النقدي. وتسعى (EAC) إلى تدعيم التجارة والاستثمارات ويوجد لديها قانون نموذجي للاستثمارات, ويجرى وضع خطط لتحويله إلى تشريع أو بروتوكول يروج لجماعة شرق أفريقيا كوجهة لاستثمار . كما يمثل مجلس الأعمال التجارية لمنطقة شرق إفريقيا الهيئة العليا لرابطات الأعمال التجارية في القطاع الخاص في بلدان شرق إفريقيا الخمسة (أوغندا,و بوروندى , وتنزانيا , ورواندا, وكينيا)، وقد أصدر المجلس دليل أعمال شرق إفريقيا وهو الدليل التجاري الأول والأكثر شمولا في هذا الإقليم . كما اهتم التجمع بتطوير مشروعات البنية التحتية – سواء الطرق البرية أو السكك الحديدية أو النقل الجوى – وكذلك اهتم بمشروعات توليد ونقل الطاقة بأقل تكلفة لتلبية احتياجات الإقليم للكهرباء،وفيما يتعلق بحرية حركة الأشخاص أصبح جواز السفر لمنطقة (EAC) سارى المفعول وهو يتيح حرية التنقل لمواطني الدول الأعضاء داخل إقليم (EAC) لمدة تصل إلى ستة أشهر , ويقضى حق حرية حركة الأشخاص بمنع أى شكل من أشكال التمييز على أساس الجنسية،وفيما يتعلق بحرية حركة السلع والخدمات فان الاتحاد الجمركي لجماعة (EAC) بدأ أعماله في الفاتح يناير من عام 2010 , وتمتعت التجارة للدول الأعضاء بالتجمع بالإعفاء الجمركي التام , مع وجود استثناءات قليلة على بعض السلع الأكثر حساسية والتي تم الاتفاق بشأنها , كما تم إنشاء نقاط حدودية لتسهيل الانتقال عبر الحدود . (United Natons and African Union Commission, 2010, p. 14)

ج.**اتحاد المغرب العربى (EMU)** : لم يحرز تجمع (EMU) تقدماً يذكر فيما يتعلق بتحقيق أهداف معاهدة ابوجا , حيث يحاول الاتحاد خلق منطقة تجارة حرة خاصة به و اتحاد جمركي , ومن ثم فان مسيرة التكامل داخل هذا التجمع لم تتجاوز بعد طور التعاون بين الدول الأعضاء به (ابو العز، 2011، الصفحات 18-21).

3.2مساهمة الجماعات الاقتصادية الإفريقية في التجارة البينية الإفريقية:يختلف مستوى التجارة البينية للمجموعات الاقتصادية في إفريقيا لعدة عوامل أهمها : الاختلافات في المراحل الصناعية ودرجات التكامل في

هياكل الإنتاج ، و التفاوت في الالتزام بتنفيذ الاتفاقات الداعمة للمجتمعات الاقتصادية الإقليمية للتقدم نحو التكامل الإقليمي لأفريقيا ، وعليه نرى اختلافات كبيرة بين الجماعات الاقتصادية في المساهمة في التجارة البينية في القارة كما هو في الشكل رقم 04

الشكل 4: نسبة مساهمة الجماعات الاقتصادية الإفريقية في التجارة البينية الإفريقية(بالملايير الدولارات)

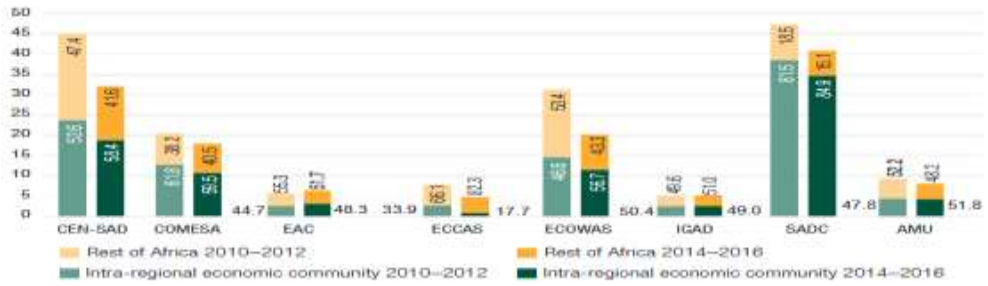

المصدر: UNCTAD calculations ,based on data from harvard university 2018,

ففي الفترة بين 2015-2017 تجاوزت الصادرات نحو القارة في بعض الدول كسوازيلاند ،ناميبيا ، زيمبابوي و أوغندا 50% وهي نسبة جيدة ما يعكس اندماجها الجيد في القارة ، بينما كانت البلدان العشر التي سجلت نسب اقل من 5.5 %من الصادرات لافريقيا هي تشاد ، غينيا ، إريتريا ، غينيا الاستوائية ، كابو فيردي ، أنغولا ، ليبيا،غينيا بيساو ،ليبيريا والجزائر مما يعكس عدم اندماجها الكلي في القارة . (UNCTAD، 2019) حيث نلاحظ أن مجموعة SADCهي التي سجلت فيها أعلى نسبة في التجارة البينية الإفريقية ،سواء في الفترة الممتدة بين 2010-2012 بنسبة 81.5 % اي ما يقارب 40 مليار دولار و في الفترة 2014-2016 بنسبة 84.9 %بحجم 34.7 مليار دولار،وتليها مجموعة CEN-SADبنسبة 52.6 %وبحجم يفوق 27 مليار دولار في الفترة الاولى2010-2012 ،اما في الفترة الثانية 2014-2016 نجد صعود لنسبة التجارة البينية في المجموعة إلى 58.4 % ، وبعدها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECWAS حيث حققت في الفترة الممتدة بين 2010-2012 نسبة 46.6 %، اما في الفترة 2014-2016 ارتفعت هذه النسبة إلى 56.7 %بمستوى 11.4 مليار دولار ، ثم تليها مجموعة COMESAبنسبة 61.8 %في الفترة 2010-2012، أما في الفترة 2014-2016 نجد نسبة 59.5%بحجم 10.7 مليار دولار (UNCTAD, 2019)

ويكمن ارتفاع نسبة التجارة البينية في مجموعة جماعة التنمية للجنوب الإفريقي (SADC) بدرجة أولى، و السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي(COMESA) بدرجة ثانية مقارنة بالمجموعات الأخرى ، إلى ارتفاع صادرات الدول الأعضاء لافريقيا ك : سوازيلاند (70.6 %) ،زيمبابوي (51.6 %) ، أوغندا (51.4 %) ،كينيا (39.3 %) ، ملاوي (38.3 %) وليسوتو (39.9 %)...الخ ، ولعل التحرير الشبه كلي للتعريفات الجمركية وحرية التنقل مابين الدول الأعضاء ،كانت من أسباب ارتفاع نسبة التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

3.3دراسة تحليلية لحالة المبادلات الجزائرية و الاتحاد المغاربي :

أ–ابرز مناطق التبادل الافريقية بالنسبة للجزائر:ان الجزائر باعتبارها عضو في اتحاد المغرب العربي ، وبحكم القرب الجغرافي منها فهي تتبادل تجاريا مع هذه الدول اكثر من باقي الدول الافريقية وهذا ما يبينه الجدولان التاليين:

جدول01: الصادرات الاجمالية للدول الافريقية الاكثر استرادا من الجزائر (2013–2017) مليون$

بلدان الاستيراد	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
تونس	1649,05	1574,59	846,02	603,48	753,42	5426,56
مصر	644,20	456,48	496,00	286,55	456,83	2340,05
المغرب	1051,85	1131,07	629,90	499,06	450,37	3762,23
موريتانيا	29,20	247,90	57,06	38,52	50,07	422,74
ليبيا	22,44	36,43	22,52	31,05	18,94	131,38
باقي الدول الافريقية	92,97	142,30	82,03	71,28	120,76	509,34
المجموع	3489,70	3588,75	2133,52	1529,94	1850,39	12592,30
نسبة الدول العربية من باقي الدول	97%	96%	96%	95%	93%	96%

المصدر: من اعداد الباحثين حسب معطيات مركز التجارة الدولية بناء على احصائيات COMTRADE
https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ان نسب الصادرات الجزائرية الموجهة الى دولة مصر ودول الاتحاد المغاربي في الفترة الممتدة من سنة 2013 الى 2017 مرتفعة جدا مقارنة بالصادرات الموجهة لباقي الدول الافريقية ، اذ تراوحت بين 93%و 97% خلال هذه الفترة ، وهذا ما يبرز اهمية هذا التكتل بالنسبة للجزائر.

جدول 02: الواردات الاجمالية للدول الافريقية الاكثر تصديرا الى الجزائر للفترة (2013–2017) مليون$

بلدان التصدير	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
مصر	487,429	575,844	488,531	476,061	420,708	2448,573
تونس	489,216	517,007	457,606	430,991	329,587	2224,407
المغرب	217,535	217,083	215,181	269,641	261,412	1180,852
كوت ديفوار	141,812	126,27	110,464	119,654	80,619	578,819
جنوب أفريقيا	384,044	281,262	185,597	62,052	39,808	952,763
باقي الدول الافريقية	388,376	41,177	81,227	63,81	74,89	649,48
المجموع	3828,448	3476,109	2995,985	2780,608	2339,158	8034,894

اما بالنسبة للواردات الجزائرية من افريقيا خلال الفترة 2013-2017 فتعتبر كل من مصر، تونس ،المغرب ،ساحل العاج وجنوب افريقيا اكبر موردي الجزائر في القارة السمراء ،اذ تمثل نسبة واردات الجزائر من هذه الدول ما بين82 % و 98%خلال نفس الفترة السابقة ،ونلاحظ ان اغلب الواردات الجزائرية كانت من مصر وتونس والمغرب بقيمة

5853.83 الف دولار خلال السنوات الخمس2013-2017 أي بنسبة 73% من اجمالي الواردات الجزائرية من افريقيا (الجدول رقم 02)

ب-قيمة وهيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات الى الدول الافريقية في الفترة 2016-2020

:في هذا الجزء يمكن عرض قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات وهيكلها وابرز الدول المستوردة من الجزائر في هذا المجال في الفترة 2016-2020كما يبينه الجدولين رقم 03 و04

جدول 03 :قيمة الصادرات خارج المحروقات للدول الافريقية الاكثر استرادا من الجزائر(2016-2020)

مليون $

السنوات	تونس	موريتانيا	المغرب	ليبيا	مصر	ساحل العاج
2016	1,47	10,62	3,16	15,03	4,39	0,10
2017	9,88	14,11	4,79	0,83	1,96	0,27
2018	26,23	1,02	15,03	2,65	4,27	7,78
2019	124,71	24,51	36,81	28,65	12,20	22,60
2020	84,85	28,38	41,52	34,08	11,35	16,69
المجموع	247,14	78,63	101,32	81,24	34,17	47,44

المصدر: من اعداد الباحثين حسب معطيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ان دول الاتحاد المغاربي بالإضافة الى مصر وساحل العاج تعتبر اكبر الدول المستوردة من الجزائر في الفترة 2016-2020 ،حيث بلغت نسبة صادرات الجزائر غير النفطية الى دول المغرب العربي اكثر من 60%من اجمالي الصادرات غير النفطية الى الدول الافريقية ،كما انه لوحظ ارتفاع ملموس لها في السنتين الاخيرتين ،وهذا بسبب سياسة الدولة للخروج من تبعية المحروقات،في حين ان ابرز الصادرات غير النفطية تتمثل في مواد غذائية بنسبة اكثر من 51% من اجمالي الصادرات خارج المحروقات كما يبينه الجدول رقم 04

جدول 04 : هيكل الصادرات خارج المحروقات للدول الافريقية الاكثر استرادا من الجزائر للفترة (2016-2020)مليون$

نوع المنتجات	تونس	موريتانيا	المغرب	ليبيا	مصر	ساحل العاج
المواد الغذائية	130,77	66,53	28,99	70,23	4,40	0,92
سلع التجهيزات الزراعية	0,49	0,15	0,00	0,00	0,03	0,03
سلع التجهيزات الصناعية	16,78	0,60	1,83	2,03	5,01	0,66
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	36,62	2,08	4,65	5,91	0,82	0,91
منتوجات نصف مصنعة	50,20	9,15	65,74	3,05	21,66	44,90
المواد الخام	12,27	0,11	0,11	0,00	2,24	0,02
المجموع	247,14	78,63	101,32	81,24	34,17	47,44

المصدر: من اعداد الباحثين حسب معطيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية

وبحكم ان الجزائر تنتمي الى تكتل واحد في افريقيا يمكن ان نستنتج بصفة عامة ان التجارة البينية الافرو–جزائرية تتمركز في دول المغرب العربي بالإضافة الى مصر ،وهذا ما يبرز اهمية التكتل الاقتصادي و المناطق الحرة في تفعيل التجارة البينية .

نتائج البحث: انطلاقا مما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية :

- ضعف حجم التجارة البينية الإفريقية يرجع إلى ضعف البني التحتية وعدم تناغم السياسات التجارية و التباين الصريح بين اقتصاديات الدول الإفريقية.
- سوف تؤدي سياسة إزالة التعريفات الجمركية بين دول القارة الإفريقية إلى تحقيق مكاسب في الرفاهية الاقتصادية أكثر من حالة تطبيق سياسة إعفاء بعض السلع الحساسة والواردة ضمن تصنيف السلع الخاصة.
- إن منطقة التجارة الحرة الإفريقية سوف تحقق فرصا كبيرة للجزائر لتعزيز تجارتها البينية مع إفريقيا خصوصا من خلال المساعي الجزائرية اللوجيستية لدعم البنية التحتية للتجارة كالشراكة مع الصين في انجاز اكبر ميناء في إفريقيا بالحمدانية في الجزائر، الطريق العابر للصحراء ،فتح المعابر الحدودية ...الخ
- تم التوصل الى أن جل المبادلات التجارية للجزائر في افريقيا تمت في منطقة المغرب العربي مما يبرز دور التكتل المغاربي في تنشيط التجارة البينية بين الدول الاعضاء

خاتمة:

رغم التحديات التي تعترض تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية ، إلا أن أمام الدول الإفريقية فرصة لا تعوض لتحقيق المزايا المتاحة لها مستقبلا،كتحقيق النمو الاقتصادي و التقليل من الفقر و رفع مستوى المعيشة و خصوصا دعم وتعزيز التجارة البينية من خلال تطوير البني التحتية في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات, إلى جانب زيادة التنسيق بين دول القارة من أجل توحيد اللوائح والقواعد المنظمة لحركة التجارة والاستثمار وتسهيل انتقال المستثمرين بين مختلف دول القارة ،ويعد انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية فرصة ذهبية من اجل اختراق الأسواق الإفريقية 'خصوصا مع إدراك الحكومة انه لا مجال للاستمرار في الاعتماد على الريع البترولي، ووجود إرادة حقيقية للدولة تترجم في المساعي اللوجيستية لها من خلال مشروع الطريق شمال جنوب العبر للصحراء إلى مدينة لاغوس بنيجيريا ، و الشراكة مع الصين في انجاز اكبر ميناء في إفريقيا بالحمدانية في الجزائر، حيث ينتظر أن تصل صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات في أواخر 2021 إلى 4.5 مليار دولار.

التوصيات

- العمل على تنفيذ بنود اتفاقية التجارة الحرة القارية للمضي قدما نحو تحقيق اهداف الاتفاقية المحددة في اجندة 2063 تحت شعار إفريقيا متكاملة و مزدهرة و مسالمة وتحسين مؤشرات التكامل خاصة بالنسبة للجزائر من حيث حرية تنقل الاشخاص وتطوبر البنية التحتية وتعزيز التجارة البينية الافريقية.

- يجب على الجزائر الرفع من تنافسية المنتجات للرفع من صادراتها نحو إفريقيا ، خاصة في ضل إتباع سياسة الصادرات خارج قطاع المحروقات هذا من جهة، و الاعتماد الواردات الإفريقية، بتطبيق نظرية تبادل الموارد ،إذ تعتبر الواردات الإفريقية خاصة من المادة الأولية اقل تكلفة ، وهذا راجع لعامل الوفرة .
- ضرورة السعي لفك النزاعات وتفعيل اتحاد المغرب العربي، وانشاء منطقة حرة للتبادل للدول العربية في افريقيا ،اذ تمثل نسبة صادرات الجزائر الى مصر و دول المغرب العربي قرابة 96% من الصادرات الاجمالية لا فريقيا ، فيما بلغت الواردات من نفس الدول في حدود 73%.
- الاعتماد على سياسة ترويجية فعالة للمنتجات الجزائرية ، وذلك عن طريق المشاركة في المؤتمرات و المعارض الدولية في الدول الافريقية و عقد لقاءات مع المستثمرين الأجانب و إبرام الاتفاقات مع مختلف الدول، وهذا ماهو معمول به بالنسبة للجزائر في الآونة الأخيرة.
- العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية لاستغلال الثروات الطبيعية غيرالنفطية والمناجم والأراضي الزراعية ومناجم الحديد و الفوسفات ، والتي تعتبر ثروات خامدة ،ويمكن وصف التجربة الصينية بالشراكة مع الجزائر لاستغلال منجم غار جبيلات بغرب الصحراء الجزائرية كأحسن استثمار للطرفين
- ضرورة تقوية البنية التحتية للاستثمار و التجارة بتطوير المواصلات السلكية واللاسلكية وشبكات النقل والإمداد والتكنولوجيا وتهيئة المطارات و الموانئ كشروع الصين في إنشاء اكبر ميناء في إفريقيا ليصبح بوابة لإفريقيا.

قائمة المراجع:

- احمد فتحي. (12 10, 2016). http://trading-secrets.guru/مصطلحات/التجارة البينية. تاريخ الاسترداد 21 11, 2021، من قاموس الفوركس ومفاهيم القاموس المالي.
- جيهان عبد السلام عباس. (2021). متابعات افريقية. مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الاسلامية ، 32-50.
- رياض الفرس. (2009). قمة الكويت والطموح العربي. الكويت: وكالة الأنباء الكويتية(كونا).
- سامي السيد احمد. (30 جويلية, 2015). خطوات منقوصة: التكامل الإقليمي الأفريقي . خبرة الماضى وآفاق المستقبل. المركز العربي للبحوث والدراسات .
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الافريقي. (2021). تعزيز التجارة البينية في السلع و الخدمات الزراعية. اديس ابابا.
- نهلة ابو العز. (2011). تقييم مدى التقدم فى تحقيق التكامل الإقليمي بالقارة الافريقية : نحو سوق افريقية مشتركة. معهد البحوث و الدراسات الافريقية .

- وليد حفاف. (2020). مستقبل منطقة التحارة الحرة الافريقية: مزايا و التحديات. محلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 13 (03)، 603.
- Economic devlopment in africa .switzerland:(2019) . UNCTAD.04
- Https://www.commerce.gov.dz .https://www.commerce.gov.dz/activites-ministre/le-ministre-du-commerce-a-affirme-que-l-adoption-de-l-accord-sur-la 24)FEVRIER, 2021 .(OCTOBRE, 20.
- Nwaodu Okechukwu ،Ijeoma edwin Chikata .(2018) .02.The African Union Continental Free Trade Area Challanges And Prospects .International Journal of Sustainable Development Research.41 ،(02) 04،.
- UNCTAD (2016).African Continental Free Trade Area: Policy and Negotiation Options 03for Trade in Goods .United Nations.
- United Natons and African Union Commission addis ababa.(2010) . Assessing Regional Integration in Africa.